العدد (1784) السنة السابعة - الأحد (2) ايار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عاصفة شعارات "العدالة الاجتماعية"

مـا هي الآثـار السياسيـة لعاصفة "العدالـة الاجتماعيـة" المزعومة؟

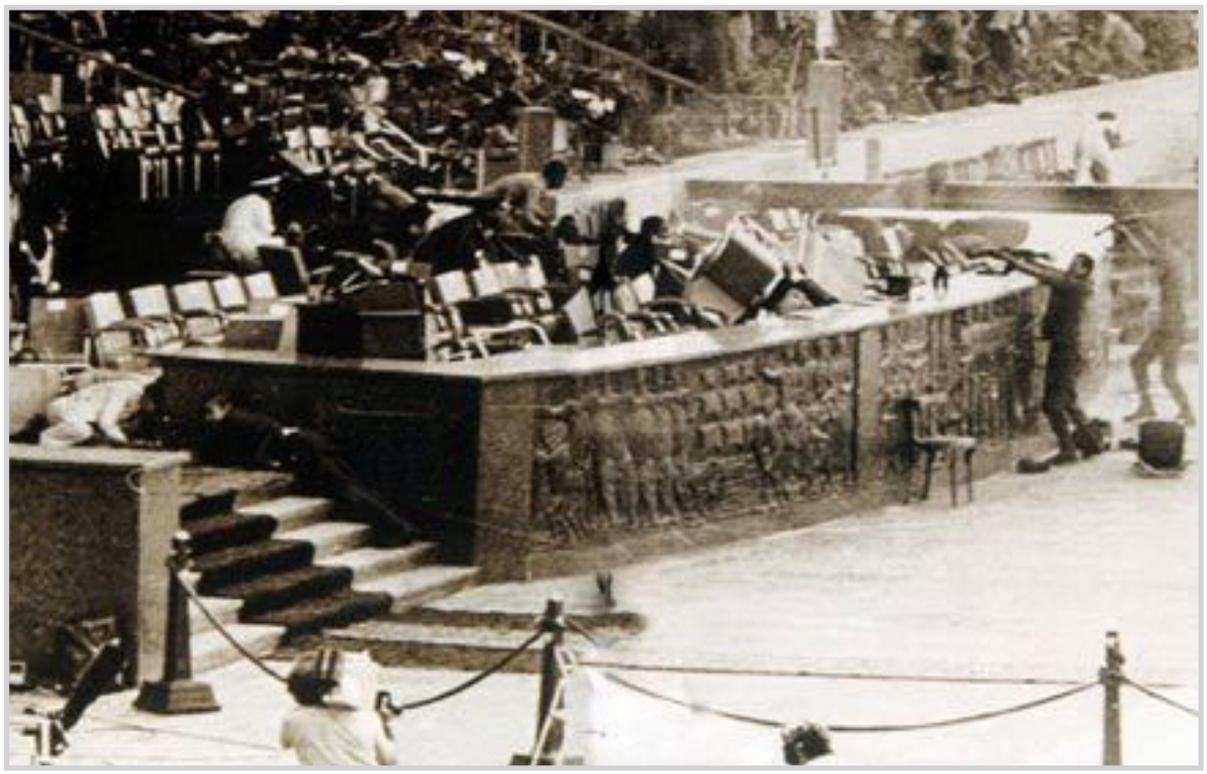

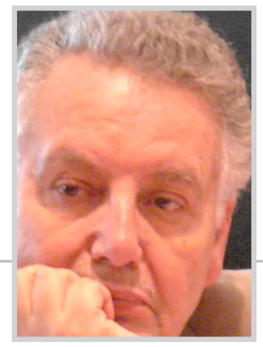

إن الحقيقة الماثلة أمامنا الآن في بداية هذا القرن مثولاً عقلانياً ومعرفياً هي أن الأحزاب الاشتراكية العربية في القرن العشرين قد فشلت في النظرية والتطبيق في إقامة فكر واضح للعدالة الاجتماعية، أو ما أطلق عليه حيناً بـ "الاشتراكية الناصرية" وأحياناً بـ "الاشتراكية العربية". وهذا الحكم لم يكن حكماً عربياً محلياً فقط، بقدر ما كان أيضاً حكماً دولياً وعالمياً على التجارب والأحزاب الاشتراكية العربية.

شاكر النابلسي

هُزال الأحزاب العربية

فلو نظرت الأحزاب الاشتراكية العربية إلى نفسها في المرآة الاشتراكية الدولية في الستينات والسبعينات من هذه المرحلة، لوجدت نفسها على هامش الحركة الاشتراكية الدولية، وأنها كانت مُنكَرة ومُهمَلة ومُبعَدة من قبل منظماتها لعدم جدية خطابها الاشتراكي، ولعدم ديمقراطية هذا الخطاب، وهو الأهم.

فمن المعروف أن هناك منظمة اشتراكية عالمية تُدعى "الدولية الاشتراكية Socialist International" ، تمّ تأسيسها في فرانكفورت في العام ١٩٥١ ، واشتركت في عضويتها معظم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية العالمية التي شكلت قوة هذه المنظمة والتي يشترط فيها أن تكون أحزاباً ديمقراطية في الدرجة الأولى، لكي تنتسب إلى هذه المنظمة. واعتبرت هذه المنظمة قوة سياسية دولية مرموقة لها تقاليدها السياسية والفكرية.

أحزاب ليست بذات مصداقية

وبما أن الأحزاب العربية الاشتراكية التي كانت قائمة في هذه المرحلة لم تك أحزاباً ديمقراطية بعُرف ومقاييس "الدولية الاشتراكية" هذه، لذا لم تُدعَ هذه الأحزاب إلى مؤتمرات واجتماعات هذه المنظمة ما عدا حزباً عربياً واحداً يُعتبر أصغرها عدداً وأقلها شهرة، وهو "الحزب التقدمي الاشتراكي" اللبناني الذي تأسس في ١٩٤٩ بقيادة كمال جنبلاط (١٩١٧-١٩٧٧) والذي انتسب إلى هذه المنظمة الدولية منذ الخمسينات، وأصبح عضواً فاعلاً فيها ويرجع ذلك إلى وجود نسبة معقولة من الديمقراطية السياسية والحزبية في لبنان. أما باقي الأحزاب العربية الاشتراكية الكبرى وعلى رأسها "حزب البعث" و"الاتحاد الاشتراكي" المصري فلم يفلحا في دخول هذه المنظمة الدولية لعدم توفر الديمقراطية فيهما. بينما يدعي بعض الباحثين إلى أن السبب هو سيطرة الصهيونية على هذه المنظمة. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تم قبول "الحزب التقدمي الاشتراكي" اللبناني - وهو الحزب اليساري المعادي لإسرائيل- دون بقية الأحزاب العربية الاشتراكية الأخرى والكبرى؟ إذن فالرفض لم يكن لأن هذه الأحزاب عربية ومعادية لإسرائيل، ولكنه كان بسبب أن هذه الأحزاب كانت ديكتاتورية، من خلال المجتمعات التي حكمتها، في أنحاء مختلفة من العالم العربي.

(أنظر:خالد الكومي، الدولية الاشتراكية والوطن العربي، مجلة "المستقبل العربي"، ع٤٩، ١٩٨٣).

كذلك لم تدعَ باقي الأحزاب العربية المُنتقاة إلى اجتماعات "الدولية الاشتراكية" طيلة الفترة (١٩٥١-١٩٧٦) إلا في العام ١٩٧٧ عندما نشبت أزمة البترول العربي، ووقع الحظر، وأراد قادة هذه المنظمة - وهم من قيادي العالم. وكان من بينهم برونو كرايسكي مستشار النمسا، وفيلي برانت المستشار الألماني، وهارولد ويلسون الزعيم العمالي البريطاني، وأولف بالمه زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي السويدي، وغيرهم. - أن يتعرّفوا على أوضاع البترول من داخل العالم العربي نفسه، وبلسان بعض سياسييه الحزبيين.

وأخيرا، وفي العام ١٩٨٠ دُعيت مجموعة من الأحزاب السياسية العربية إلى المؤتمر الخامس عشر لهذه المنظمة، ولكن لم يكن من بين هذه الأحزاب "حزب البعث"، أو "حركة القوميين العرب". ويبدو أن دعوة "الحزب الوطني المصري" الحكومي مع حزبين مصريين آخرين هما: "حزب العمل الاشتراكي"، و"حزب التجمع الوطني التقدمي"، كان لأسباب منها:

١- إن "الحزب الوطني الديمقراطي" كان الصيغة الساداتية الجديدة للاتحاد الاشتراكي الناصري. ولا فرق بينه وبين "الاتحاد الاشتراكي"، من حيث أنه حزب الدولة. ومنه يخرج رئيس الجمهورية والوزراء إلى سُدة الحكم . وهو الحزب الحاكم في مصر كما كان عليه "الاتحاد الاشتراكي" في السابق، وكما كان قبلة "الاتحاد القومي"، وكما كانت عليه "هيئة التحرير" في البدء. وما هي إلا أسماء سمّوها هم وخلفاؤهم لمضمون واحد، ومذهب واحد، وهو ديكتاتورية الحزب الواحد. وإن كان السادات في عهد "الحزب الوطني" الحكومي قد أطلق على حزب الحكومة صراحة اسم "حزب"، وهو ما لم يفعله عبد الناصر الذي كان يفضل اسم "الاتحاد" على اسم "الحزب" لكرهه الشديد وضيقه الكبير بالأحزاب. كما كان السادات هو الذي سمح بقيام الأحزاب الأخرى كمكرُمة منه، مميزاً عهده بالتعددية الشكلية عن عهد عبد الناصر الأوحدي، الذي كان يُصرُّ على الحزب الأوحد فقط. ورغم هذا فلم يدخل الوزارة المصرية في عهد السادات، وفي عهد حسني مبارك أي وزير أو مسؤول من الأحزاب المعارضة الأخرى كـ "حزب الوفد" و"الأخوان المسلمين" و"حزب العمل الاشتراكي" و"حزب التجمع الوطني التقدمي". وبقي الحكم مقصوراً على حزب الحكومة كما كان في عهد عبد الناصر. ويبدو أن ما فعله السادات بعدم السماح بحكومة ائتلافية من كافة الأحزاب، ولكن بالسماح للأحزاب الأخرى بممارسة نشاطها، كان واجهة أو قشرة ديمقراطية فقط يغطي بها عهده أمام الغرب . كذلك كان الحال في عهد خليفته مبارك. وهكذا ظلت الأحزاب السياسية المصرية – ما عدا حزب الدولة - قرابة أكثر من نصف قرن (١٩٥٢-٢٠١٠) محرومة ومنبوذة من الحكم والسلطة.

٢- الانفتاح السياسي الشكلي الذي تمّ في عهد السادات والذي سمح بقيام الأحزاب، ما عدا حزب "الأخوان المسلمين"، شرط أن تقول، ولا تفعل. بمعنى؛ أن تمارس نشاطها الحزبي دون الاشتراك في الحكم أو تمثيل الأغلبية في مجلس الشعب.

٣- السماح بهامش ديمقراطي محدود في عهد السادات، وإطلاق جانب محدود من الحريات الصحافية فقط، كان في ظاهره خطوات ديمقراطية، وكان في باطنه فتحاً لطريق الهجوم على عهد عبد الناصر الماضي.

وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلُّ على أن أحزابنا الاشتراكية العربية – باستثناء حزب واحد - كانت بالمقاييس العربي والدولي أحزاباً غير ذات وزن اشتراكياً وديمقراطياً، وأنها تركت العالم العربي، بعد أكثر من نصف قرن من الزمان قاعاً صفصفاً، وهو ما نحن عليه الآن في بداية الألفية الثالثة.

والسؤال مرة أخرى:

ماذا ترك الخطاب الاشتراكي في الوطن العربي بعد هدوء العاصفة التي اجتاحت هذا الوطن في الستينات على وجه الخصوص، وكأنها كانت عاصفة في فنجان، أو سحابة صيف لم تمطر قط؟

آثار الدمار السياسي للعاصفة

لقد خلّفت هذه العاصفة آثاراً كثيرة، كانت مدمرة في معظمها، وكانت هذه الآثار تنسحب على مختلف المستويات.

فعلى المستوى السياسي، كانت الآثار السلبية تتمثل في أن الاشتراكية حالت دون تحقيق الوحدة. وأنها حالت دون الديمقراطية. وأنها أطاحت بكافة الأيديولوجيات الخاصة بالوحدة والحرية والديمقراطية. وأنها صدّعت الجبهة الداخلية. وأنها فصلت الحركة الاشتراكية عن فلكها القومي. وأنها أصبحت وسيلة من وسائل الاستيلاء على السلطة. وأنها أخيراً أثارت اليمين العربي على اليسار العربي، وجعلت منه عدواً لدودا. وهذه بعض التفاصيل:

١. حالت الاشتراكية دون تحقيق الوحدة العربية التي كان يمكن لها أن تقف في وجه إسرائيل. فالاشتراكية عندما نادت بالصراع الطبقي وإلغاء الملكية الخاصة، واتخذت قرارات التأميم، أفزعت العالم العربي اليميني الذي كان يملك ثلاثة أرباع الثروة العربية، وأرعبته، وصدته عن كل ما يمتُّ إلى الوحدة بصلة.

٢. حالت الاشتراكية دون تحقيق الديمقراطية، فلا حرية مع الاشتراكية. ذلك أن الاشتراكية لا تعني "الاختيار" وإنما تعني "الفرض" و "الإجبار".. "فرض" منتج معين، و "إجبار" مستهلك معين على شرائه، وأخيراً "فرض" سعر معين. ولا اختيار للمواطن في شراء نوعية أخرى، فما وجده المستهلك في السوق الإشتراكي اللاغي للمنافسة يشتريه، وإلا بات جائعاً أو عارياً. وهذا المبدأ انسحب أيضاً على السياسة في المجتمع الاشتراكي بشكل كبير. فأمام المواطن مرشح واحد إما أن ينتخبه وإما أن يتركه، كالسلعة الوحيدة، إما أن يشتريها، وإما أن يظل جائعاً أو عارياً. والمواطن إما أن ينتخب رئيسه الاشتراكي الوحيد الأوحد، وإما أن يكون رئيسه الوحيد الأوحد بدونه. كما انسحب هذا على الصحافة الاشتراكية الواحدة، والكتاب الاشتراكي الواحد، والقناة التلفزيونية ومحطة الإذاعة الاشتراكية ذات الصوت الواحد، وغير ذلك. فإما هذا، وإما فلا. فلا خيار ولا اختيار، بل إجبار وانكسار.

٣. أدى فشل الخطاب الاشتراكي في الستينات والسبعينات إلى الإطاحة بكافة الأيديولوجيات القديمة الخاصة بالوحدة والحرية والديمقراطية، وكأنها كانت في عقد واحد وانفرط! وأصبحت كل شعارات الستينات والسبعينات أثراً بعد عين. لا أحد يفكر في مجرد ترميمها. وإنما راح الكل يفتش عن وسيلة لفك الاختناقات الجديدة لكل قطر من الأقطار العربية، تلك التي تمثلت باختناقات سياسية واجتماعية واقتصادية.

٤. كانت الاشتراكية سبباً في تصديع الجبهة الوطنية المتمثلة بعبد الناصر والبعثيين في الستينات. فاشتراكية عبد الناصر لم ترض البعثيين، رغم أن عبد الناصر قد استقى من البعثيين أكثر من ثمانين بالمائة من مبادئها. كما أن اشتراكية البعثيين لم تكن مقبولة من عبد الناصر. ولعل هذه كانت واحدة من الأسباب التي أشعلت نار الصراع بين عبد الناصر والبعثيين. فمن المعروف أن البعث مثلا لم يهاجم الفكرة الوحدوية في مشروع الوحدة السورية – المصرية، بقدر ما هاجم المفهوم الإشتراكي والتطبيق الاشتراكي فيها، والذي كان سبباً من أسباب الخلاف الرئيسية بين عبد الناصر والبعثيين، وانفصال الوحدة عام ١٩٦١.

٥. إن فشل التجارب الاشتراكية وإصابتها بخيبات الأمل الكبيرة في التطبيق، أدى إلى أن تُفصل الحركة القومية الاشتراكية عن فلكها القومي وفلكها الوحدوي. وأصبحت الاشتراكية دعوة قطرية بعد أن كانت دعوة قومية. وبدت شعارات الأحزاب التي ترفع قومية الاشتراكية باهتة وخافته. وانحسرت الاشتراكية في بعض بلدان العالم العربي ذات الأيديولوجيات القومية كنوع من التراث الحزبي المتحفي المفرَّغ من المضمون الاجتماعي الحاد، الذي كان سائداً في الستينات والسبعينات.

٦. من ناحية أخرى، فإن الماركسية نفسها التي تعتبر أم الاشتراكية في العالم، قد أمست تقنية استيلاء على السلطة وحسماً للصراع الذي يدور بين أجنحتها، وتمكيناً للدولة الشعبية. فالطبقة العاملة ما زالت طبقة نامية قليلة العدد ومتدنية الوعي والثقافة، وما زال المؤمنون بنظريتها من خارجها، أي أن الفئة الحاكمة هي "ايديوقراطية"، أو سلالة الإيديولوجيين. والاشتراكية العلمية هي لغة هذه الفئة وثقافتها، وهي ثقافة لا ترمي إلى العقل أو التغيير بل إلى استتباب حكم الحكام.

آثار العاصفة: أحزاب وجماعات تتكاثر كنبات الفطر

أثارت الزوبعة الاشتراكية اليمين العربي نظاماً وفرقاً دينية، فوقف اليمين العربي في عداء صريح ضد الأنظمة العربية التي طبّقت الاشتراكية. كما أوجدت هذه الأنظمة أعداء سياسيين أقوياء لها ضد الاشتراكية التي كثيراً ما رُميت بالكفر والإلحاد، وتمثل هذا في حركة الإخوان المسلمين وفي الحركات الإسلامية المتطرفة وغير المتطرفة الأخرى التي تكاثرت في السبعينات والثمانينات بأعداد هائلة كنبات الفطر، والتي ظهرت فيما بعد في معظم أنحاء العالم العربي ، وكانت تدعم ماليا - أحياناً - من قبل اليمين الثري المعادي للاشتراكية، وأنظمتها.

وقد بلغ عدد هذه الفرق، وهذه الجماعات أكثر من مائة فرقة وجماعة دينية منها:

في مصر: "الإخوان المسلمين" المنتشرين في كافة أنحاء العالم العربي، "حزب التحرير الإسلامي"، "تنظيم الجهاد"، "التكفير والهجرة"، "إخوة الجهاد المقدس"، و "شبيبة محمد".

وفي السعودية: "أهل الدعوة"، "جماعة السلف الصالح"، "أهل التوحيد"، "جماعة التبليغ"، و"جماعة تحفيظ القرآن".

وكان هناك زعماء وعناصر من "الإخوان المسلمين" الذين فروا من مصر وسوريا في الستينات وما بعدها من القرن العشرين. ولكن هؤلاء لم ينشطوا سياسياً، واكتفوا بالنشاط التعليمي والإعلامي، وتركوا في السعودية آثاراً تدميرية في التعليم والإعلام.

وفي العراق قبل ٢٠٠٣: "حزب الدعوة"، "منظمة العمل الإسلامي"، "المجاهدون"، "جند الإمام"، و"حزب الله".

وفي تونس: "حركة النهضة الإسلامية"، "جمعية المحافظة على القرآن"، "حركة التجديد الإسلامي"، "حزب الشورى الإسلامية"، و"الطليعة الإسلامية".

وفي المغرب: "حزب العدالة والتنمية"، "حزب العدل والإحسان"، "جمعية الشبيبة الإسلامية"، "طليعة الإسلام"، "أنصار الإسلام"، "إخوان الصفاء"، "الدعوة إلى الخير"، "جماعة البعث الإسلامي"، "أهل الحق"، و"الدعوة الإسلامية".

وفي الجزائر: "جبهة الإنقاذ"، "نداء الإسلام"، و"الجهاد الإسلامي".

وفي لبنان: "حزب الله"، "حركة أمل"، وعدة أحزاب دينية وطائفية وسياسية. ويوجد في لبنان أكبر عدد من الأحزاب السياسية والدينية والطائفية.

وفي السودان وسوريا وليبيا، هناك الكثير من الأحزاب والجماعات الظاهرة والباطنة نتيجة لحكم الديكتاتوريات في هذه الأقطار.

وفي فلسطين والأردن: "حركة حماس"، "حزب التحرير الإسلامي"، و"الأخوان المسلمون" وغيرها.

(أنظر: أ.أ. إغناتنكو، حلفاء بلا خلافة: التنظيمات السياسية الدينية المعارضة في الشرق الأوسط).

سـقـوط وظـيـفـة نـشـر الأفـكـار المُسـتـحـدثـة مـن قبضة السلطة

عدّت دراسات حديثة التعريف الموضوعي للفكرة المستحدثة على أنه: ((أفكار أو سلوك أو شيء جديد نظراً لاختلافه -كيفياً ونوعياً- عن الأفكار أو السلوك أو الأشياء المتواجدة بالفعل.. ومن هذا المنطلق فالفكرة المستحدثة هي فكرة أو ممارسة أو موضوع يدركه الفرد باعتباره جديداً، وتبني هذه الفكرة أحد مظاهر أسلوب الحياة المتغير... وهذا التبني هو -في معظم الأحوال- تغيير سلوكي أكثر مما هو تغيير اتجاهي أو إدراكي، كما إن مستوى تبني الأفكار المستحدثة يمكن أن يكون الاختبار الحقيقي لمعرفة ما إذا كان الفرد يقبل من حيث المبدأ أسلوباً للحياة أكثر تعقيداً ومتقدماً تكنولوجياً وسريع التغيير.. أو قد لا يقبله)).

د. صفد حسام الساموك

وحين نبحث في حجم اثر مفهوم (الفكرة المستحدثة) في المجتمعات العربية المعاصرة، نعتقد انه علينا تأكيد ما ذهب إليه باحثون بان أي مجتمع سياسي معاصر لا يخلو من وجود ثلاثة اتجاهات تحكمه، أو تؤثر في تحديد خياراته يتمثل الأول بالاتجاه الرجعي: وهو الاتجاه الذي يتعصب للنظريات والأوضاع والتراكيب التي تمسكت بأساليب واليات الماضي في إدارة الأوضاع العامة للمجتمع، لأنها فقدت قواعدها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعتمد على بقايا الأبنية الفوقية للتراكيب الاجتماعية (الغابرة) ويعبر عنها.

فيما يتمثل الاتجاه الآخر بما أُطلق عليه الاتجاه المحافظ: وهو الذي يقيّم النظرية القائمة (سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإعلامية) والوضع الراهن ويثمنها، ولا يسمح بتداول بديل آخر، ويؤكد على المستقبل الواعد المنتظر للمجتمع.. ناهيك عن الاتجاه التقدمي، الذي يمثل الامتداد الأخير لتلك الاتجاهات: وهو الامتداد الذي يسلط الضوء على تناقضات النظرية القائمة وعيوبها ونقاط ضعفها، ويبتدع التصحيح أو الصورة الجديدة لها، أو يسوّق لنظرية جديدة، ويُغري الناس باعتناقها والدفاع عنها وتطبيقها.

وعلى الرغم من تلك الاتجاهات، فقد دلّت الدراسات والأبحاث التي أجراها علماء النفس والاجتماع والسياسة على أن الإنسان في المراحل جميعها التي يمر بها في تطوره لا يمتلك الحرية الكاملة في اختياره للمبادئ والأفكار، فهو لا يكون تقدمياً أو محافظاً، لأنه يعتقد بمحض إرادته وبمعزل عن أوضاعه وظروفه التي يعيشها، بان الأفكار المحافظة أفضل من الأفكار التقدمية أو بالعكس.. وإنما بفعل عوامل عديدة تدفعه إلى أن يكون كذلك، وهو يعتمد أيضاً على أحكام تقيّمية نابعة من وضعه الاجتماعي والسياسي.. فحرية الفرد في اختيار الأفكار والمبادئ التي يؤمن بها ويفضلها على غيرها، هي حرية تحددها أوضاع وظروف مختلفة عاشها صاحبها، تم إرجاعها إلى الثقافة العامة للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، مثل: القيّم والمفاهيم الخلقية والروحية السائدة.. والثقافة الخاصة التي اكتسبها الفرد من خلال انتمائه إلى الجماعات البشرية الأولية: الأسرة والأصدقاء والمدرسة وغيرها.. والجماعات الثانوية: الجنس والطبقة والعنصر وغيرها.. فضلاً عن الخبرات الخاصة والاستعدادات النفسية التي اكتسبها الفرد أثناء حياته، والتي قد لا يشترك معه فيها غيره من الأفراد بالمقدار أو الشكل نفسه.

سيطرة النظم على الفكرة المستحدثة

لقد مارست النظم الحاكمة السلطوية، لاسيّما العربية منها، دوراً كبيراً في تحديد الأفكار والمبادئ التي ينبغي للمجتمعات المحلية تبنيها لمدة طويلة بهدف حماية تواجدها، ومقاومة موجبات التغيير، التي أوجدها الواقع الدولي المعاصر، تحت مبررات التمسك بالهوية الوطنية وحماية الموروثات الاجتماعية، وحاولت السيطرة على أطر وقنوات نشر الأفكار المستحدثة، ومنها وسائل الاتصال الجماهيري.. لاسيما إن عملية الربط الجدلي بين البنى التقليدية والمعاصرة هي إحدى العوامل الأساسية القادرة على تجاوز التخلف، فالقوى التقليدية (ومنها التراث والعادات والتقاليد) ليس بمقدورها أن تحقق استقلالاً ذاتياً مطلقاً عن علاقات الحاضر، لان ذلك يتنافى وجدلية الحركة التاريخية، مع التنويه بان قيّم الماضي تبقى متداخلة ومتشعبة –في ضمن تلك الحدود- مع قيّم الحاضر دائما.

إن هذا التداخل يلزم العمل على تحقيق صيغ التفاعل الايجابي بين الماضي والحاضر والمستقبل بشكل مستمر وبتوافر عدد من الشروط، من بينها: تبني التفكير العلمي وممارسة الصيغ الديمقراطية في عملية تلقي الأفكار المستحدثة، التي وفرّتها وسائل الاتصال الجماهيري المعاصرة، بهدف إخراج الوعي (المزيف) الذي شكلته النظم الحاكمة، وإدخاله في إطار وعي الذات الفاعلة في صنع القرار الواعي القادر على إحداث التغيير، ووفقا لذلك.. صارت العلاقة بين الفرد والوسيلة الإعلامية مسألة إلزامية في المجتمع المعاصر، إذ أظهرت نظرية الإشباع والاستخدامات إن ما يجعل الجمهور شديد الارتباط بالوسيلة الإعلامية يتمثل بعملية الإشباع التي توفرها وسائل الاتصال الجماهيري، وان انقطاع قراء الصحيفة –مثلاً- عن صحيفتهم ولو لفترة وجيزة تُحدث اضطراباً في توازن الفرد وسلوكه اليومي، فضلاً عن إحساسه بالعزلة أو الغربة عما يجري حوله من أحداث.

سقوط السطوة

لقد أسهم تنامي علاقة الإعلام بالمجتمع -ضمن جملة الوظائف الديمقراطية للإعلام الحديث- بخروج نطاق نشر (الأفكار المُستحدثة) عن أطر وقنوات النظم الحاكمة وأدواتها وواجهاتها، وفي مقدمتها الإعلام، والتي كانت تتحكم في تداولها او حفز اتجاهات حراكها بما يتفق وأهداف النظم الحاكمة، أو منعها نهائياً تحت ذرائع مختلفة، منها حماية الهوية الوطنية والثقافية للمجتمعات العربية، في وقت تكون فيه التغطية الإعلامية للأحداث السياسية، ليست انعكاساً موضوعياً لأحداث عشوائية، بل أنها المحصلة النهائية لعملية معقدة، تبدأ في اختيار أحداث معينة من المعلومات المتوافرة، وذلك بموجب مجموعة من المعايير المركبة اجتماعياً وسياسياً، وتفسيرها في إطار اجتماعي – سياسي من المفاهيم والقيّم والتأويلات، مما يفصح عمّا يتم الزعم بأن الجمهور يفكر به ويعرفه من الأحداث والأوضاع والأنظمة الاجتماعية والسياسية.. لاسيّما إن أولويات وسائل الإعلام ليست إلا نتيجة للقوى السياسية والاجتماعية السائدة.

ان المتغيرات الدولية المتسارعة، وما صاحبتها من مفاهيم ومصطلحات واستخدامات متجددة، ولّدت الحاجة المتزايدة لدور وسائل الاتصال الجماهيري في التعامل مع الأفكار المُستحدثة، وشرح مضامينها وأبعادها أمام الجمهور، وان لا تتحكم السلطة وحدها في نشر هذه الأفكار أو منع ترويجها في مجتمعاتها، إذ إن الديمقراطية تقتضي أن لا يكون تنظيم وسائل الإعلام خاضعاً لسيطرة بيروقراطية أو مركزية، يزيد من أهمية الإعلام في نشر الأفكار المستحدثة، لاسيّما إن الاتصال هو العملية التي بواسطتها ينتقل تجديد معين، وينتشر انتشاراً واسعاً ويعمل أيضاً على إحداث التفاعل الإنساني، الذي تنتقل الأفكار الجديدة بمقتضاه من شخص لآخر.

ان ما يضاعف من أهمية دور وسائل الإعلام في إسقاط وظيفة نشر الأفكار المُستحدثة من قبضة النظم الحاكمة، ان بعضاً من تلك الأفكار قد يجد فيها المتلقي انها صعبة –نسبياً- على الفهم، الأمر الذي قد يولّد صعوبة الإفادة منها، إذ يمكن أن توفر هذه الوسائل إمكانية الملاحظة التي تكون بموجبها نتائج الأفكار المستحدثة المحتملة مرئية للجمهور... ومن هنا يمكن لوسائل الإعلام أن توفر عدداً من المهام في عملية نشر الأفكار المستحدثة تتجسد في مجموعة من الخطوات حددها مؤلف (الإعلام والمجتمع) في: الحث وهي المهمة التي تتمثل في البرامج المصممة لإثارة الاهتمام والتنبيه، والحث بصفة عامة على تبني الأفكار المستحدثة، والتقييم الذي يتجسد في البرامج المصممة لتقديم المعلومات لهؤلاء المهتمين بموضوع معين، ويبحثون عن مواد إضافية – وصفية أو تحليلية – كي تساعدهم على تقييم ما يبحثون فيه، الإخبار وهي الرسالة القصيرة التي يقصد بها تقديم الفقرات الإخبارية البسيطة.